



مجلس الجمعيات التعاونية

## الخطة الاستراتيجية

مجلس إدارة مجلس الجمعيات

٢٠١٧/١٤٣٨ م

COM



المحتويات	
الصفحة	الموضوع
٤	تمهيد
٥	نبذة عن المجلس
٦	نطاق عمل المجلس
٧	المهيكل التنظيمي
٨	منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية: <ul style="list-style-type: none"> <li>الوضع الحالي للعمل التعاوني في المملكة</li> <li>تحليل مكامن القوة والضعف والمخاطر والتهديدات</li> <li>الفجوات الاستراتيجية</li> </ul>
١٤	البيئات الخارجية لمجلس الجمعيات التعاونية
١٥	البيئات الداخلية لمجلس الجمعيات التعاونية
١٦	الخدمات التي يقدمها مجلس الجمعيات التعاونية.
١٧	الشركاء الاستراتيجيون الرئيسيون لمجلس الجمعيات التعاونية
١٧	الفئات المستهدفة لمجلس الجمعيات التعاونية (المستفيدين من الخدمة)
١٧	القيم والرؤيا والرسالة
٢٠	الاهداف الإستراتيجية
٢٠	أبعاد العمل التعاوني
٢٣	اليات تحقيق الأهداف
٣٥	المساهمة المتوقعة للخطة في تحقيق الأهداف ذات الصلة برؤية المملكة 2030
٣٦	منهجية تطبيق آليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية

## تمهيد:

تم إعداد هذه الخطة بناءً على أساس منهجية وعلمية ومن خلال دراسة وتحليل الوضع الراهن للعمل التعاوني واستشراف مستقبله في السنوات القادمة من أجل تحقيق رؤية مجلس الجمعيات التعاونية ليكون قائداً ورائداً في مجال العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية.

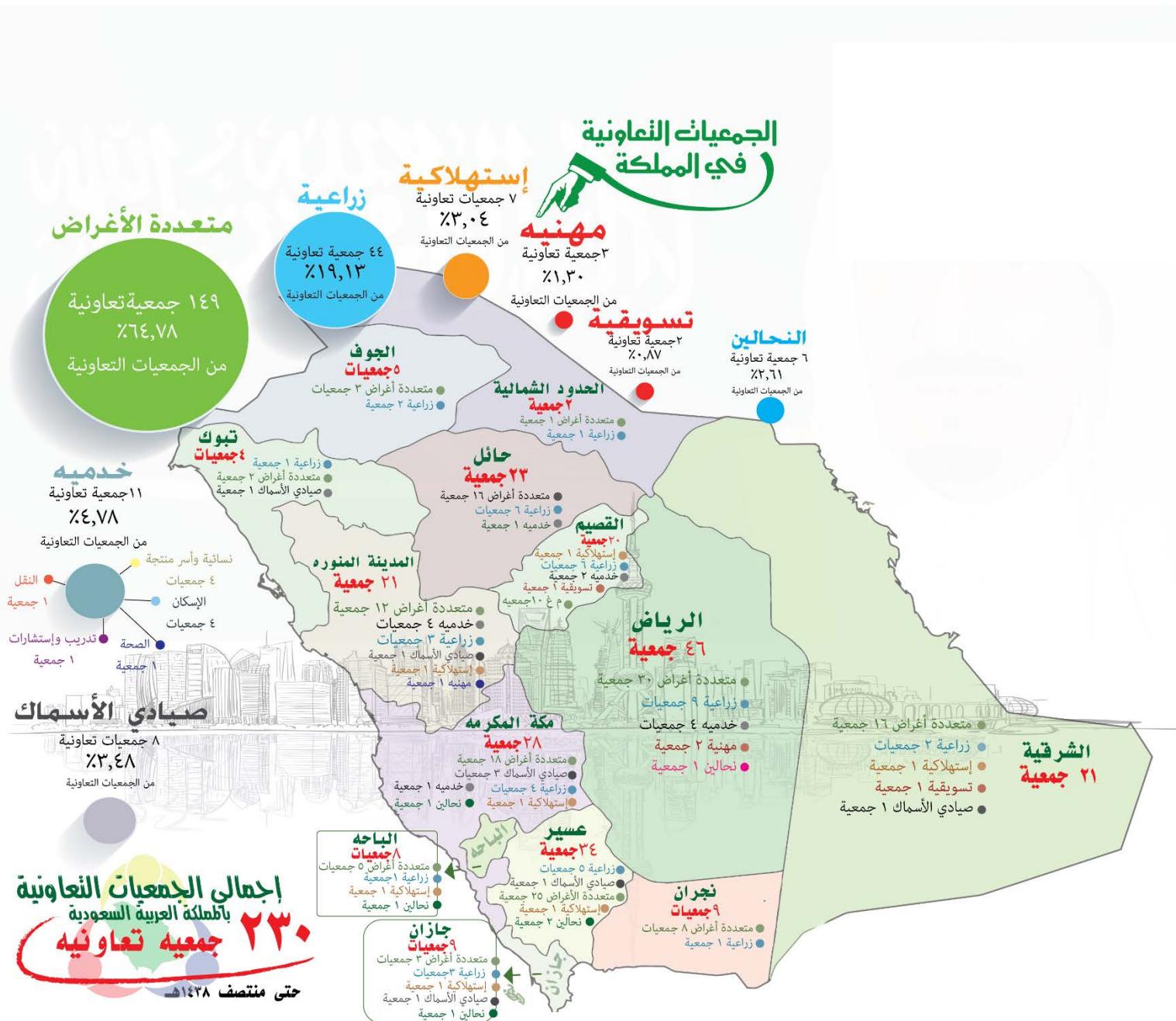
كما إنطلقت الخطة بما هدفت إليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ بخصوص رفع مساهمة القطاع التعاوني في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ورفع مساهمته في توفير الفرص الوظيفية الجديدة وجعل المملكة ضمن أفضل عشر دول عالمياً في مجال الاقتصاد التعاوني الذي يمثل الضلع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة بعد القطاعين الحكومي والخاص. وتحرص هذه الخطة على أن يكون عمل مجلس الجمعيات التعاونية في المملكة متسقاً مع برنامج «التحول الوطني ٢٠٢٠» و«رؤية ٢٠٣٠»، حيث يتوقع من القطاع التعاوني المساهمة في التنمية وتحقيق تنوع مصادر الدخل الذي يعد أحد أهم أهداف الرؤية. كما تركز الخطة على رفع كفاءة الاقتصاد التعاوني وإحداث نوعية للجمعيات التعاونية وتطويرها وتوجيهه أنشطتها ، ودعم مجالس إدارتها لتقديم خدمات جيدة وملمومة للمواطنين بأسعار مميزة بما يعود بالنفع على المجتمع.

## نبذة عن المجلس

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية العاملة في المملكة العربية السعودية حوالي " ٢٣٥ " جمعية تعاونية، تقدم العديد من الخدمات في مجالات مختلفة كما هو موضح في الجدول(١) أدناه.

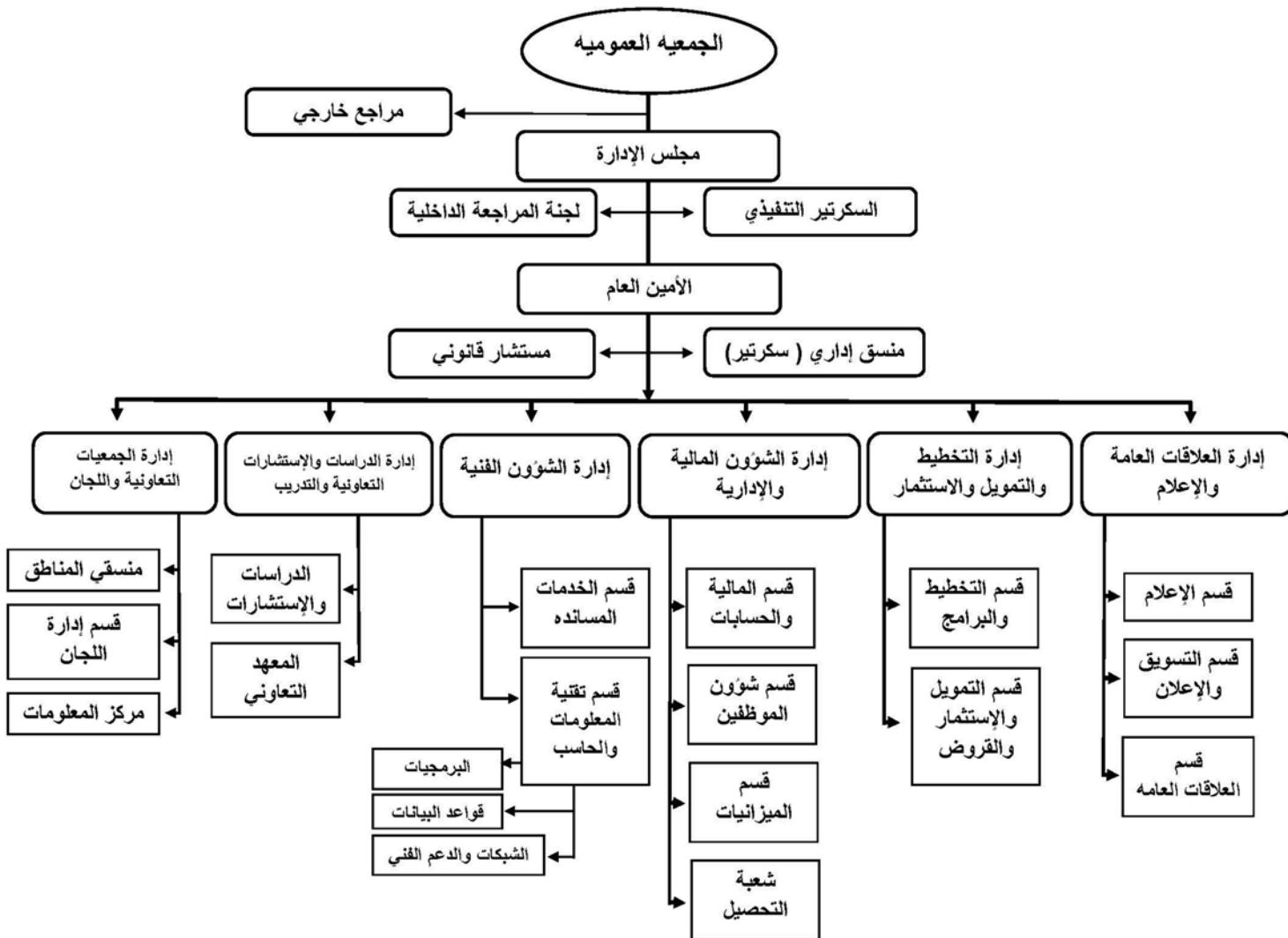
الجمعيات التعاونية بالمملكة حسب النوع والمنطقة خلال العام (٢٠١٧م) جدول(١)											
نوع الجمعية										المنطقة	
الإجمالي	الإمدادات	خدمات	الإسكان	صيدلي اسماك	تسويقية	مهنية	استهلاكية	متعددة الأغراض	زراعية		
٤٦	٢	٢	-	-	١	٠	٣١	١١	الرياض		
٣٤	-	-	١	-	-	١	٢٦	٧	عسير		
٢٧	-	١	٣	-	-	١	١٦	٦	مكة المكرمة		
٢٣	-	-	-	-	-	-	-	١٧	حائل		
٢٢	-	-	١	١	-	١	١٦	٣	الشرقية		
٢١	٣	-	١	-	-	١	١٣	٤	المدينة المنورة		
٢٠	-	١	-	١	-	١	١١	٦	القصيم		
٤	-	-	١	-	-	-	٢	١	تبوك		
٨	-	-	-	-	-	١	٦	٢	الباحة		
٢	-	-	-	-	-	-	-	١	الحدود الشمالية		
٥	-	-	-	-	-	-	-	٣	الجوف		
٩	-	-	١	-	-	١	٣	٤	جازان		
٩	-	-	-	-	-	-	-	٨	١	نجران	
٢٣٥	٥	٤	٨	٢	١	٧	١٥٠	٥٣	المجموع		

## نطاق عمل المجلس:



## الهيكل التنظيمي:

يتم العمل بالهيكل التنظيمي التالي المعتمد في الدليل التنظيمي للمجلس على أن تتم المراجعة لاحقاً على حسب ما يتم الاتفاق عليه مع المجلس في مبادرة تطوير القطاع التعاوني التي ترعاها الوزارة.



## **منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية لمجلس الجمعيات التعاونية:**

تهدف هذه المنهجية إلى مأسسة عملية إعداد ومراجعة وتطوير الخطة الإستراتيجية للمجلس وإيجاد مظلة داعمة لعملية التخطيط على المستوى التشغيلي والمالي بما يحقق استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية والوطنية.

### **آلية العمل:**

تم إعداد هذه الخطة بشكل استثنائي عن طريق لجنة مؤقتة من أعضاء مجلس إدارة مجلس الجمعيات في العام ٢٠١٧م، حيث كلفهم مجلس الإدارة بمراجعة المتوفر لدى المجلس من دراسات وتقارير ومعطيات ووضع الخطة الإستراتيجية الأولى للمجلس. ولكن بعد إكمال الهيكل الإداري المقترن للمجلس ستقوم إدارة التخطيط في المجلس بمراجعة وإعداد الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية المستقبلية متبعة المنهجية التالية:

١. يقوم الفريق المكلف في إدارة التخطيط بإعداد الخطة الإستراتيجية للمجلس ومراجعةها مع ذوي العلاقة الداخليين والخارجيين بحيث تكون شاملة وواقعية ومرنة ويحق له الاستعانة بمستشارين في مجال إعداد الخطة الإستراتيجية وتطويرها.

٢. يتم إعداد وتطوير الخطة الإستراتيجية للمجلس بحيث تتعامل مع النقاط التالية:

- ✓ الوضع المستهدف للمجلس من خلال تحديد رؤية ورسالة المجلس.
- ✓ الأهداف الوطنية التي ينبغي على القطاع التعاوني المساهمة في تحقيقها.
- ✓ الوضع الحالي للمجلس من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية (SWOT).
- ✓ الأهداف المؤسسية والخطط التنفيذية للوصول إلى الأداء المستهدف.
- ✓ آليات المتابعة والتقييم للخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية.

٣. يقوم الفريق المكلف بإعداد الخطة الإستراتيجية بجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد وتطوير الخطة باستخدام:

- ✓ المقابلات واللقاءات مع الشركاء وذوي العلاقة.
- ✓ الاجتماعات وورش العمل وجلسات العصف الذهني.
- ✓ مصادر البيانات والمعلومات الأخرى المتاحة.
- ✓ المراجعات الوطنية المتعلقة بتحديد الأهداف الوطنية.
- ✓ التشريعات كنظام الجمعيات ولائحته التنفيذية وضوابط تكوين المجلس.

٤. يقوم الفريق المكلف بإعداد الخطة الإستراتيجية إعتماداً على المعلومات والبيانات التي تم جمعها وتحليلها بتقديم تصور أولي للخطة الإستراتيجية لمجلس إدارة الجمعيات (متبعاً التسلسل الوظيفي) على أن يشتمل التصور على العناصر التالية:

- ✓ نبذة عن المجلس (لحمة تاريخية عن الإنشاء والتأسيس والإنجازات)
- ✓ الخدمات التي يقدمها المجلس.
- ✓ صورة الهيكل التنظيمي.
- ✓ منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية.
- ✓ الرؤية والرسالة.
- ✓ متلاقي خدمات المجلس
- ✓ القيم الجوهرية للمجلس
- ✓ الأهداف الوطنية التي يدعمها المجلس
- ✓ شركاؤنا في تحقيق الأهداف الوطنية.
- ✓ نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمجلس
- ✓ الأهداف المؤسسية وارتباطها بالأهداف الوطنية .
- ✓ آليات تنفيذ الأهداف المؤسسية.
- ✓ السياسات والاستراتيجيات.
- ✓ المراجعة والتقييم.

٥. يقوم الفريق المكلف بإعداد الخطة الإستراتيجية بعرض مسودة الخطة الإستراتيجية على الجهات ذات العلاقة داخل المجلس وجمع الملاحظات والآراء عليها.

٦. يقوم الفريق بتعديل مسودة الخطة بناء على الاقتراحات المقدمة ورفعها للمفوضين لاعتمادها والمصادقة عليها.

٧. يتم تعميم الخطة الإستراتيجية على الإدارات والجمعيات المختلفة للعمل بموجبها في إعداد الخطط التشغيلية.

٨. يتم تعميم ونشر الخطة الإستراتيجية خارجياً من خلال وضعها على الموقع الإلكتروني للمجلس.

٩. تقوم كل إدارة بمساعدة الفريق المكلف بإعداد الخطة الإستراتيجية وإعداد الخطط التشغيلية من خلال:

- ✓ تحديد الأهداف المؤسسية التي يعمل المجلس على تحقيقها وتحديد أولويات تلك الأهداف .
- ✓ تحديد أهداف الإدارة والنتائج المرغوبة.
- ✓ تحديد الأنشطة.
- ✓ تحديد الموارد المطلوبة والموازنة التقديرية.

- ✓ تحديد مؤشرات الأداء.
- ✓ تحديد مسؤولية القياس ودوريتها.
- ١٠. يتحمل كل مدير إدارة مسؤولية تنفيذ ما يخص إدارته من الخطة وتحقيق الأهداف المحددة
- ١١. على الإدارات متابعة تنفيذ الخطة وإعداد تقارير المراجعة المطلوبة

## الوضع الحالي للعمل التعاوني في المملكة العربية السعودية:

### • تحليل مكامن القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT ANALYSIS) لمجلس الجمعيات التعاونية:

تكمّن أهمية تحليل مكامن القوة والضعف والفرص والتهديدات لأي منظمة بالتعرف عليها واستشرافها حتى يمكن استثمار مكامن القوة وتجاوز مكامن الضعف واستثمار الفرص والانتباه للمخاطر والتهديدات والاستعداد لها، وتحويلها إلى نقاط قوة يمكن استثمارها على مستوى المنظمة، ونظراً لنشأة مجلس الجمعيات التعاونية الحديثة، فإنه من الأهمية بمكان تحليل مكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر والتهديدات التي تحيط بالمجلس حتى يمكن تنظيمه وتطويره بشكل أمثل. وفيما يلي وصف وتحليل لهذه النقاط:

#### ١. نقاط القوة :

تكمّن نقاط القوة التي يتميز بها مجلس الجمعيات التعاونية فيما يلي:

- ✓ يتكون المجلس من خبراء في العمل التعاوني.
- ✓ دعم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- ✓ الدعم الرسمي المادي و المعنوي للنشاط التعاوني.
- ✓ سلطة المجلس المستمدّة من نظامه ومن دعم وزارة العمل والتنمية الإجتماعية.
- ✓ الادراك بواقع الجمعيات التعاونية ونقاط ضعفها.

#### ٢. نقاط الضعف:

تتمثل نقاط الضعف في مجلس الجمعيات التعاونية فيما يلي:

- ✓ ضعف التمويل كأحد أهم أسباب فشل وضعف التعاونيات.
- ✓ عدم وجود خطة استراتيجية واضحة.
- ✓ ضعف البنية الادارية والتنظيمية والتقنية.
- ✓ الحاجة إلى تطبيق نظام تواصل داخلي، داخل المجلس وما بين المجلس والجمعيات الأخرى بالمملكة.
- ✓ ضعف الوعي الإعلامي عن العمل التعاوني والجمعيات التعاونية في المملكة وال الحاجة إلى تطبيق خطة اعلامية واعلانية وعلاقات عامة.

- ✓ الحاجة إلى تنظيم وتطبيق نظام بنك معلوماتي متطور والعمل على تحديثه باستمرار.
- ✓ ضعف الشراكات الفعالة مع القطاعات ومنظمات المجتمع المدني داخلياً وخارجياً.
- ✓ ضعف التواصل بين المجلس والتعاونيات وبين الجمعيات وبعضها.
- ✓ ضعف التواصل بين مجلس الجمعيات وبين الجهات التعاونية الخارجية.
- ✓ ضعف الوعي الإعلامي عن العمل التعاوني وسوء الفهم حاله لدى مختلف شرائح المجتمع والجمعيات التعاونية في المملكة.
- ✓ ضعف البنية التقنية.
- ✓ عدم وجود هيكل تنظيمي واضح وفعال لإدارة المجلس.
- ✓ ضعف دعم بعض الجهات الحكومية للجمعيات التعاونية.
- ✓ تردد صناديق التمويل والبنوك في تمويل الجمعيات التعاونية.
- ✓ عدم وجود هيكل تنظيمي معتمد وقلة في عدد الموظفين.

### ٣. الفرص :

هناك فرص واعدة للقطاع التعاوني في المملكة لمواجهة التحديات الوطنية ويمكن أن تساعد المجلس في أداء دوره في الإشراف وتنظيم العمل التعاوني، ويمكن تحديدها على النحو التالي (جدول ٢):

فرص للقطاع التعاوني تساهم في التغلب على التحديات الوطنية (جدول ٢)	
التحديات الوطنية	فرص واعدة للقطاع التعاوني
ارتفاع معدلات البطالة بالرغم من موارد المملكة الكبيرة وقلة عدد سكانها ولذلك فإن هذه المسألة تحظى بأهمية قصوى	توفير فرص عمل أكثر للجنسين
قفز معدلات التضخم عند خفض الدعم الحكومي	المساعدة على كبح تضخم الأسعار وتوفير السلع بأسعار معقولة
يشكل النفط نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ومع انخفاض أسعار النفط، قد تواجه البلاد عجزاً في ميزانيتها	المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض عجز الميزانية
وجود فجوة كبيرة حالياً بين العرض والطلب على الوحدات السكنية	توفير المساكن بشكل سريع وبأسعار معقولة وبمساحات مناسبة
انخفاض معدل سكان المناطق الريفية بشكل ملحوظ في المملكة	دعم الجمعيات التعاونية التي توفر الخدمات والوظائف في الريف من شأنها أن تقلل من وتيرة الهجرة للمدن الكبرى
ضعف مشاركة أفراد المجتمع في التنمية الاجتماعية	رفع مستويات مساهمة أفراد المجتمع في العمل التعاوني من خلال زيادة عدد الجمعيات التعاونية وعدد المساهمين
نسبة كبيرة من القوى العاملة السعودية تعمل في القطاع الحكومي مما أدى إلى ترهل وارتفاع كلفة العمل الحكومي	توليد فرص عمل ووظائف من خلال القطاع التعاوني

#### ٤. التهديدات :

أسوة بالمنظمات الأخرى يتعرض المجلس لعدد من التحديات التي يمكن أن تحد من أداء دوره، والتي ينبغي الانتباه والاستعداد لها، وهي كما يلي:

✓ الروتين والبيروقراطية الحكومية.

✓ عدم اكتمال فريق العمل ضمن منظومة المجلس الإدارية.

✓ التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المحيطة بالمجلس.

✓ درجة الوعي المنخفضة للعمل التعاوني بالمملكة.

✓ ضعف التنظيم الهيكلي والمؤسسي للجمعيات.

✓ منافسة القطاع الخاص.

✓ الانظمة والتشريعات.

#### ٥. الفجوات الإستراتيجية

من المهم التعرف على الفجوات الإستراتيجية في العمل التعاوني، وكذلك في عمل مجلس الجمعيات التعاونية في المملكة ، وذلك لتحليلها ، ومحاولة تضييق هذه الفجوات والحد منها لبناء عمل تعاوني فاعل من خلال مجلس الجمعيات التعاونية، ويمكن تحديد أهم الفجوات الاستراتيجية على النحو التالي:

✓ عدم وضوح دور الجمعية التعاونية.

✓ ضعف الوعي بالعمل التعاوني في المملكة لدى مختلف شرائح المجتمع.

✓ ضعف التواصل الفعال بين مجلس الجمعيات التعاونية ومختلف الجمعيات التعاونية بالمملكة.

✓ ضعف البناء التنظيمي للمجلس ومعظم الجمعيات التعاونية.

✓ عدم وجود خطة اتصالات تسويقية (اعلامية وإعلانية) للتعريف بالعمل التعاوني في المملكة وأهمية دوره والتعريف بدور المجلس وأهميته في تطوير و تفعيل العمل التعاوني في المملكة.

✓ عدم وجود خطة استراتيجية واضحة لتطوير و تفعيل العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية.

✓ عدم وجود دراسات وأبحاث تطوير لتفعيل العمل التعاوني.

✓ عدم وجود آلية لتقدير فعالية الجمعيات التعاونية لتطوير العمل التعاوني.

✓ عدم وجود آلية لاستقطاب وتطوير كفاءات ادارية فاعلة لإدارة الجمعيات التعاونية.

✓ عدم توفر قواعد بيانات محدثة بانتظام عن العمل التعاوني في المملكة.

## ٦. ملخص لأهم التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع التعاوني في المملكة (جدول ٣)

ملخص لأهم التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع التعاوني في المملكة (جدول ٣)	
عدم تطبيق بعض الوزارات للوائح والتعليمات الصادرة بقرارات وأوامر سامية تخص القطاع التعاوني	ضعف آلية تطبيق الأنظمة والقرارات ذات العلاقة
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم استجابة صناديق التمويل الحكومية للقرارات الحكومية التي تنص على التوسيع في تمويل الجمعيات التعاونية والمرؤنة في تقديم الضمانات عدا صندوق التنمية الزراعية.</li> <li>عدم استجابة شركة الكهرباء لقرار مجلس الوزراء في تطبيق اللوائح الخاصة بالتعرفة على الجمعيات التعاونية</li> <li>ضعف استجابة وزارة الشؤون البلدية والقروية لطلبات الجمعيات التعاونية من الأراضي مما يتعارض مع القرارات الحكومية</li> <li>تأخر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في صرف الاعانات المعتمدة من الحكومة للجمعيات التعاونية</li> </ul>	ضعف التعاون والإستجابة من بعض الجهات الحكومية
طول اجراءات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية لطلبات تأسيس الجمعيات التعاونية	طول وبطء إجراءات التسجيل وأليات التعامل معها
<ul style="list-style-type: none"> <li>ضعف وعي بعض المسؤولين في الجهات الحكومية وصناديق التمويل</li> <li>ضعف وعي بعض القطاع التعاوني</li> <li>ضعف وعي بعض المواطنين بأهمية القطاع التعاوني</li> </ul>	الأمية التعاونية
عدم تمثيل القطاع التعاوني في مجالس ادارات المؤسسات والهيئات والصناديق وفي مجلس الشورى رغم صدور قرارات داعمة للقطاع التعاوني	غياب تمثيل الجمعيات التعاونية في الأجهزة الحكومية الرسمية

## البيئات الخارجية :

وهي البيئات الخارجية المحيطة بمجلس الجمعيات التعاونية، والتي يتواصل معها المجلس، للاستفادة من خبراتها لتطوير العمل التعاوني وهذه البيئات يمكن تحديدها فيما يلي:

١. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهي الجهة المسئولة عن العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية، والتي يرتبط بها مجلس الجمعيات التعاونية إشرافياً.
٢. الوزارات الأخرى الخدمية الداعمة للعمل التعاوني بالمملكة مثل وزارة المالية ووزارة التجارة والاستثمار ووزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة البيئة والمياه والزراعة ... الخ
٣. الجمعيات التعاونية، وما تتميز به من أنشطة و مجالات مختلفة، وكذلك تنظيم مؤسسي وكوادر إدارية وفنية وأعضاء.
٤. الجمعيات التعاونية الإقليمية والدولية، وهي كافة الجمعيات الأخرى في المحيط الإقليمي والدولي، والتي يمكن الاستفادة منها لتفعيل العمل التعاوني في المملكة.
٥. مجلس الغرف التجارية الصناعية، و يمكن أن يستفاد من العمل المؤسسي به، نظراً لتشابهه مع المجلس من حيث التنظيم، حيث يشرف على مجموعة من الغرف التجارية الصناعية كما يشرف مجلس الجمعيات التعاونية على مجموعة من الجمعيات التعاونية.
٦. الغرف التجارية الصناعية، و يمكن أن يستفاد منها من حيث التنظيم والعمل المؤسسي على مستوى الجمعيات التعاونية في المملكة.
٧. امارات المناطق، و يمكن الاستفادة منها والتنسيق معها في تطوير وتفعيل العمل التعاوني.
٨. المجالس البلدية ويمكن الاستفادة من تجاربها والتنسيق معها لتفعيل العمل التعاوني.
٩. الأندية، ذات النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية، والتي يمكن أن يستفاد من ممارساتها في تفعيل العمل التعاوني.
١٠. هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

## البيئات الداخلية :

وهي البيئات التي ضمن إطار منظومة مجلس الجمعيات التعاونية، والتي يتأثر بها ويؤثر فيها مجلس الجمعيات التعاونية، وبالتالي تؤثر على العمل التعاوني، وهي التي يمكن أن تعكس الإدارة والتواصل لعمل المجلس، ويمكن تحديد هذه البيئات فيما يلي:

١. مجلس الإدارة، وهي الهيئة الإشرافية على عمل المجلس، والتي من خلالها يمكن معرفة اليات قيادة المجلس من حيث رسم استراتيجياته وخططه، وبالتعرف على هذه الكفاءات يمكن تحديد معالم وأثار هذه البيئة.
٢. المستشارون، وهم النخب الإدارية والفنية التي تساهم في تطوير أداء المجلس بالأفكار والمرئيات وتقويم أعماله.
٣. العلاقات العامة والإعلام، وهي الوحدة الإدارية التي من مهامها التواصل مع البيئات الخارجية بالتعريف بأنشطة ومجالات المجلس وكذلك العمل التعاوني.
٤. أمانة المجلس، وهي الإدارة التنفيذية التي تتولى أعمال التسويق والتهيئة لأعمال المجلس، والتي يقع على كاهلها كافة الجوانب التنظيمية والتنسيقية لتفعيل العمل التعاوني.
٥. المجموعة الإدارية المعنية بتنفيذ استراتيجيات وخطط المجلس الموضوعة من مجلس الإدارة ومراقبة تفاصيلها، والتي تعد حلقة الوصل الفعلية في تنفيذ مهام المجلس.
٦. الشؤون الإدارية والمالية، وهي الوحدة الإدارية التنفيذية المساعدة لأعمال المجلس وذلك فيما يتعلق بضبط الجوانب الإدارية والمالية، والتي تساهم بدورها في تيسير أعمال ونشاطات المجلس.
٧. تقنية المعلومات، وهي الوحدة الإدارية المسئولة عن البيئة والبنية التقنية وبنائها وتنظيمها وتطويرها، لتحقيق تطلعات المجلس وتحوiliها تدريجياً إلى بيئة تقنية فاعلة.
٨. الدراسات والبحوث، وهي الإدارة المعنية بإعداد وتنفيذ ومتابعة كافة البحوث والدراسات في مجال العمل التعاوني، والتي يمكن من خلال مخرجاتها الاستفادة منها في مجال تطوير العمل التعاوني.
٩. التطوير والتدريب، وهي الوحدة الإدارية المسئولة عن أعمال التطوير الإداري سواء على المستوى التنظيمي أو الإجرائي أو التقني أو البشري، والتي تهدف إلى تطوير أعمال وأنشطة المجلس والقائمين بها، حتى يمكن أن يؤدي المجلس أعماله بفاعلية.
١٠. الاستثمار والتمويل، وهي الوحدة المسئولة عن استثمار وتعزيز الجانب التمويلي لأنشطة ومجالات المجلس.
١١. التسويق وهي الوحدة المسئولة عن تسويق منتجات العمل التعاوني والتعريف بها لتطويره وزيادة انتشاره.

## الخدمات التي يقدمها المجلس:

- ✓ التنسيق.
- ✓ تقديم الاستشارات.
- ✓ الإشراف والمتابعة.
- ✓ الرقابة.
- ✓ تنمية الوسائل الاستثمارية.
- ✓ تبادل ونقل المعلومات.
- ✓ التشجيع.
- ✓ التدريب.
- ✓ التطوير.
- ✓ المساعدة في حل المشكلات.
- ✓ الإعلام.
- ✓ تنظيم نشاط الجمعيات
- ✓ التنظيم والشرف على الشراكات الاستراتيجية للقطاع التعاوني.

## **الشركاء الاستراتيجيون الرئيسيون لمجلس الجمعيات التعاونية:**

لتحقيق رؤية وأهداف مجلس الجمعيات التعاونية، فإن هناك العديد من الشركاء الاستراتيجيين واللاعبين الرئيسيين، الذي يمكن أن يتم التواصل معهم وبناء شراكات فاعلة معهم، وكذلك استثمار كافة جهودهم لتطوير العمل التعاوني بشكل عام، وتنظيم وتطوير أنشطة و المجالات عمل مجلس الجمعيات التعاونية، ويمكن تحديد الشركاء الاستراتيجيين واللاعبين الرئيسيين لمجلس الجمعيات التعاونية كما يلي:

١. كافة الوزارات والجهات الرسمية ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، والتي تتقاطع في أعمالها وأنشطتها مع مجلس الجمعيات التعاونية، يمكن أن يكون لها أدواراً فاعلة في تفعيل العمل التعاوني.
٢. أعضاء مجلس الجمعيات والجمعيات التعاونية وما يمتلكون من خبرات يمكن أن تساهم في تطوير العمل التعاوني.
٣. الشركات المحلية والإقليمية والدولية سواء أكان على مستوى العمل المؤسسي أو التنظيمي أو الإجرائي أو تطوير المنتجات التعاونية بصفة عامة.
٤. النخب الاجتماعية الذين يمكن عن طريق إسهاماتهم الاجتماعية تطوير العمل التعاوني.

## **الفئات المستهدفة لمجلس الجمعيات التعاونية (المستفدون من الخدمة):**

١. الجمهور الداخلي (العاملون في المجلس والجمعيات).
٢. الجمهور الخارجي (المستفيدين من الجمعيات).
٣. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
٤. وزارة البيئة والمياه والزراعة.
٥. صندوق التنمية الزراعي وصناديق التمويل الأخرى.
٦. أفراد المجتمع .

## **القيم والرؤية والرسالة**

### **توجهات المملكة للعمل التعاوني:**

في إطار اهتمام المملكة بتحقيق مبدأ التنمية الشاملة للوطن والمواطن وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة تبرز توجهات المسؤولين بالملكة إزاء تعزيز وتطوير القطاع التعاوني والنهوض بدوره في المجتمع السعودي، وذلك انطلاقاً من رؤية تستند إلى واجب المسؤولية في استنهاض طاقات المجتمع ومؤسساته ، وتسخير كامل طاقاته لتعزيز مقومات حياة المواطن، وتأمين متطلبات الحياة الكريمة له . والركيزة الأساسية لتوجهات المملكة تجاه العمل التعاوني هو تعميق

الشعور بمسؤولية النهوض بالعمل التعاوني ودور مجلس الجمعيات التعاونية المؤثر في استهاب الطاقات والقدرات الفردية والمؤسسية لمصلحة الوطن. وذلك كون قضية العمل التعاوني على تماس مباشر مع القضايا الاجتماعية الأساسية كالفقر والبطالة، إضافة إلى حيوية هذا القطاع وتدخلاته مع إنتاجية العمل ونوعية المنتج، وكل مكونات التحفيز الاستثماري في المملكة. كما ترتكز توجهات المملكة ممثلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على ضرورة إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية والنهوض بإمكانياتها ، و دعم وتطوير هذا القطاع الهام في خدمة المجتمع وتعزيز دوره في التوسيع في مجالات العمل التعاوني المختلفة وزيادة المساهمين ورأس المال والأعضاء الفاعلين في مجالس ادارات الجمعيات التعاونية والمجلس، وتكثيف جهود التنظيم والتفعيل والتوجيه وتوفير الدعم المعنوي والمادي لهم ويمكن تلخيص التوجهات التي تبنتها المملكة في هذا الإطار في عدة نقاط:

- ✓ تأكيد الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع التعاوني لخدمة الأفراد والمجتمع ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة.
  - ✓ تعميق وإرساء مفهوم العمل التعاوني وتأثيره الإيجابي في خدمة الوطن والمواطن ونشر ثقافة التعاونيات بالمجتمع وأهداف ودور الجمعيات التعاونية بالمملكة.
  - ✓ تصحيح أوضاع الجمعيات المتعثرة ودراسة أسباب الضعف والتعثر .
  - ✓ دعم الجمعيات ذات المسارات والاتجاهات الجديدة مثل مجالات : الصحة ، التدريب، النقل وخلافه.
  - ✓ تأسيس جمعيات تعاونية نسائية تهتم بالعمل التعاوني وتستهدف المرأة بصفة عامة والعمل على زيادة حصة المرأة من الخدمات المقدمة من العمل التعاوني.
  - ✓ الدعم الفني للجمعيات المؤسسة حديثاً.
  - ✓ الاهتمام بالتنظيم الهيكلية و المالي والإداري لمجلس الجمعيات التعاونية والجمعيات.
  - ✓ الاهتمام بالجانب الفني مشتملا على بيع وتسويق العمل التعاوني بالمملكة.
  - ✓ العمل على زيادة مستوى المشاركة الفاعلة في تنمية ودعم مجلس الجمعيات حتى يمكن أن يحقق أهدافه، ويعزز العمل التعاوني وفق الممارسات والخبرات المتقدمة في هذا المجال.
- القيم الأساسية للعمل التعاوني:**

يعتمد العمل التعاوني على قيم ومبادئ أساسية تؤطر أنشطة و مجالات العمل التعاوني، وتعتبر ميثاق أخلاقي لهذا النشاط، ويمكن تلخيصها في التالي:

- ✓ المساعدة الذاتية.
- ✓ المسؤولية الذاتية.
- ✓ الديمقراطية.
- ✓ المساواة.

✓ الاتحاد.

✓ التشارك.

#### القيم الأخلاقية لاعضاء الجمعيات التعاونية:

✓ الاخلاص.

✓ الانفتاح.

✓ المسؤولية الاجتماعية.

✓ الاهتمام بالآخرين.

#### اسس عمل الجمعيات التعاونية:

✓ التطوع والعضوية المفتوحة.

✓ الديمقراطية المنضبطة.

✓ المشاركة الاقتصادية للأعضاء.

✓ الاستقلالية.

✓ التعليم والتدريب ونشر المعلومات.

✓ التواصل والتعاون الدائم داخل الجمعية.

✓ الاهتمام بالمجتمع.

ويمكن تحديد وتحليل الرؤية والرسالة والأهداف كما يلي:

#### الرؤية:

يكون مجلس الجمعيات التعاونية رائداً ومرجعاً للعمل التعاوني لتحقيق تربية تعاونية مستدامة تجعل المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٣٠ ضمن أفضل عشر دول عالمياً في مجال الاقتصاد التعاوني.

#### الرسالة:

الريادة والمبادرة في مساندة ودعم الجمعيات التعاونية في المملكة وبناء قدرات بشرية ومالية وتقنية، وترسيخ ثقافة

العمل التعاوني، والمساهمة في تحسين الحياة المعيشية للمواطن، ورفع مساهمة القطاع التعاوني في الناتج المحلي

الإجمالي.

## الاهداف الاستراتيجية.

يحدد هذا الجزء أهم الأهداف والاستراتيجيات المقترحة والتي تم التوصل اليها بعد الاطلاع على أهداف رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠ وبناءاً على تحليل البيانات والدراسة التي أجرتها المجلس بهذا الشأن، واستناداً الى معرفة الوضع الحالي للعمل التعاوني محلياً واقليمياً وعالمياً، اخذنا بعين الاعتبار الفجوات الرئيسية والتحديات للعمل التعاوني بالمملكة. وقد تم التركيز على المبادرات التي سيكون لها مساهمة في تحقيق الأهداف ذات الصلة برؤية المملكة ٢٠٣٠. كما تبنت الخطة ألاهداف التالية وبنت عليها:

١. تعزيز مستوى رأس المال الاجتماعي
٢. تعزيز مبدأ التكافل والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع
٣. تنمية مستدامة تعتمد على العنصر البشري مع استثمار الموارد بشكل رشيد
٤. تنفيذ السياسات الحكومية في مجال توفير السلع واستقرار الأسعار
٥. توفير فرص عمل جديدة لقطاع عريض من الشباب والشابات
٦. المساهمة في حل مشكلة الاسكان
٧. تحقيق خطة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتحول من الرعوية الى التنموية
٨. التنمية الريفية والحد من الهجرة من الارياف والقرى الى المدن الكبرى

## أبعاد العمل التعاوني

وبناءً على ما تقدم أعلاه حددت الخطة خمسة أبعاد رئيسية للعمل التعاوني وعرفت الغاية من كل بعد ثم حددت الأهداف التي يمكن أن تتحقق كل غاية ووضعت المبادرات (آليات التنفيذ) لكل هدف وذلك على النحو التالي:  
أولاً: **بعد العملاء والمساهمين**

والغاية الرئيسية في هذا البعد هي: زيادة المساهمين وتحسين الخدمات المقدمة للمساهمين والعملاء وقد تم تحديد خمسة أهداف لتحقيق هذه الغاية كما يلي:

- ١ - رفع نسبة مشاركة السكان في الجمعيات التعاونية مما هو عليه حالياً (٥٥ ألف) إلى (١٥٠,٠٠٠) في خمس سنوات والى (٤٠٠,٠٠٠) في ٢٠٣٠ م.
- ٢ - تحسين الخدمات والحلول المقدمة للعملاء للجمعيات.
- ٣ - تبسيط وتسرير الاجراءات الادارية الحكومية المتعلقة بتأسيس الجمعيات والعمل التعاوني على وجه العموم.

٤- نشر ثقافة العمل التعاوني في المملكة وترسيخ مفهومه في المجتمع ولدى الأعضاء وتوطيد علاقته الدولية.

٥- توليد فرص عمل جديدة لقطاع عريض من الشباب والشابات بمضاعفة فرص العمل الناتجة من القطاع التعاوني في خمس سنوات ورفعها إلى ٢٠٠٠ ألف في عام ٢٠٣٠ م.

وقد حددت الخطة ٣٦ مبادرة أو (آلية تنفيذ) مطلوبة لزيادة المساهمين وتحسين الخدمات اనمقدمة للمساهمين والعملاء.

ثانياً، بعد أعمال المجلس وأدائه والغاية الرئيسة في هذا البعد هي: تفعيل دور مجلس الجمعيات ورفع كفاءة أدائه وتوسيع مشاركته في التنمية وقد تم تحديد خمسة أهداف لتحقيق هذه الغاية كما يلي:

١- الحصول على امتيازات وتسهيلات من الوزارات والجهات الحكومية من أجل المشاركة في مشاريع التنمية الواقعة تحت مسؤولياتها مع التركيز على المشاريع المهمة من حيث حاجات المجتمع والمربود الاقتصادي.

٢- تسويق المنتجات الزراعية المحلية والمشاركة في إدارة المزادات والأسواق المركزية للخضار واللحوم والأسماك وتوفير العناية الصحية والأعلاف للمواشي.

٣- رفع فاعلية وكفاءة أداء مجلس الجمعيات التعاونية.

٤- متابعة تنفيذ أهداف مجلس الجمعيات التعاونية المنصوص عليها في ضوابط تكوين مجلس الجمعيات الصادر تحت المادة ٤ من اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات الصادرة في ١٤٢٩/٧/٨ هـ:

٥- توفير الدعم اللازم للجمعيات التعاونية حسب الشروط والأحكام ووفق قائمة الدعم المرفقة.

وقد حددت الخطة ٢٧ مبادرة أو (استراتيجية تنفيذ) مطلوبة لتفعيل دور مجلس الجمعيات ورفع كفاءة أدائه وتوسيع مشاركته في التنمية.

ثالثاً: **بعد التطوير**

والغاية الرئيسة في هذا البعد هي: التطوير والتدريب وتشجيع روح الإبتكار وإستخدام التقنيات والأساليب الإدارية الحديثة في كافة الأعمال. وقد تم تحديد هدفين لتحقيق هذه الغاية كما يلي:

١- تطوير الكفاءات الإدارية للعاملين في المجلس والجمعيات التعاونية

٢- القيام بالبحوث والدراسات التي تسهم في تطوير أعمال الجمعيات ورفع كفاءتها

وقد حددت الخطة ١١ مبادرة أو (آليات تنفيذ) مطلوبة للتطوير والتدريب وتشجيع روح الإبتكار وإستخدام التقنيات والأساليب الإدارية الحديثة في كافة الأعمال.

رابعاً: **بعد المالية**

والغاية الرئيسية في هذا البعد هي: تنمية موارد القطاع التعاوني والقيام بجميع الأعمال بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة. وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لتحقيق هذه الغاية كما يلي:

١- توسيع مصادر الإقراض للقطاع التعاوني وتسهيل إجراءاته وإدارة القروض بفعالية تلزم الجمعيات المقترضة بالسداد.

٢- رفع رأس مال القطاع التعاوني وخفض كلفة الخدمات.

٣- المساهمة في تنفيذ السياسات الحكومية في مجال توفير السلع واستقرار الأسعار ومناهضة الإحتكار والعمل على الحد من موجة إرتفاع الأسعار.

وقد حددت الخطة ٤ مبادرة أو (آليات تنفيذ) مطلوبة لتنمية موارد القطاع التعاوني والقيام بجميع الأعمال بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

#### خامساً؛ البعد البيئي

والغاية الرئيسية في هذا البعد هي: معاضدة جهود الحكومة للوصول الى تنمية مستدامة تستثمر الموارد الطبيعية والبيئية بشكل رشيد وتحافظ على بيئه نظيفة وقد تم تحديد هدفين لتحقيق هذه الغاية كما يلي:

١- التوسيع في الصناعات الصديقة للبيئة.

٢- الإستخدام الأمثل لموارد الطاقة والمياه

وقد حددت الخطة خمس مبادرات أو (آليات تنفيذ) مطلوبة للاستخدام الأمثل للموارد والحفاظ على بيئه نظيفة ومستدامة.

## آليات تحقيق الأهداف

### ١. بُعد العملاء والمساهمين

الغاية: زيادة المساهمين وتحسين الخدمات المقدمة للمساهمين والعملاء  
الأهداف:

١.١. رفع نسبة مشاركة السكان في الجمعيات التعاونية مما هو عليه حاليا (٥٥ ألف) إلى (١٥٠٠٠٠) في خمس سنوات وإلى (٤٠٠٠٠٠) في ٢٠٣٠.

آليات التنفيذ:

١.١.١. حث الجمعيات القائمة على توسيع الاكتتاب والتوسيع في التمويل الذاتي لمشاريعها  
والاستعانة بالمستشارين الماليين في المجلس للمساعدة في إعادة تقييم السهم وعلاوة  
الإصدارات.

١.١.٢. تعظيم العائد على المعاملات وتدريب الجمعيات على تطبيقه والتاكيد من تنفيذه.

١.١.٣. تشجيع إنشاء جمعيات جديدة ورفع عدد الجمعيات التعاونية من ٢٣٥ حاليا إلى ١٠٠٠<sup>٤</sup>  
في خمس سنوات وإلى ٢٠٠٠ في عام ٢٠٣٠ وفق جدول (٤).

١.١.٤. يتولى المجلس مباشرة تأسيس جمعيات تعاونية جديدة في مختلف المناطق ويشرف على  
تأسيسها حتى انعقاد الجمعية العمومية للجمعية وتكوين مجلس الإدارة.

١.١.٥. الاتفاق مع بعض الوزارات لتمكين القطاع التعاوني من القيام ببعض مشاريعها على أن توفر  
ال الوزارات المعنية الأرضي والترخيص والدعم في الحصول على القروض.

١.١.٦. زيادة عدد النشاطات التي تغطيها الجمعيات التعاونية وتشجيع مجالات العمل التعاوني  
الجديدة أو غير المطروقة بكثرة كالاسكان والحج والعمرة والصحة والتعليم والمراكم والاندية  
النسائية والتأمين والبنوك التعاونية.

١.١.٧. زيادة عدد الجمعيات التعاونية النسائية بمختلف القطاعات ليصبح (٥٠) في خمس  
سنوات و (١٠٠) في ٢٠٣٠.

١.١.٨. إنشاء لجان نسائية في المجلس والجمعيات التعاونية وتعظيم دور ومشاركة المرأة في  
القطاع التعاوني.

١.١.٩. الاعتناء بالمساهمين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم وإشعارهم بالأهمية

١.١.١٠. رفع عدد الجمعيات التعاونية في القرى والهجر من أجل دعم التنمية الريفية

والتقليل من الهجرة للمدن الكبرى (الرؤية).

١.٢. تبسيط وتسريع الاجراءات الادارية الحكومية المتعلقة بتأسيس الجمعيات والعمل التعاوني.

آليات التنفيذ (المبادرات):

١.٢.١. التسجيل المبدئي للجمعيات التعاونية الجديدة لدى المجلس.

١.٢.٢. إعتماد شهادة التسجيل التعاوني كسجل تعاوني بديلاً للسجل التجاري تمارس به الجمعيات

كافحة أنشطتها المصرفية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى وزارة العمل والتنمية

الاجتماعية ووزارة التجارة والاستثمار وكافة القطاعات الحكومية والبنوك.

١.٢.٣. اعتماد مجلس الجمعيات مثيلاً مكافئاً للغرف التجارية وبديلاً لها في جميع المعاملات التعاونية.

١.٢.٤. الانفاق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تسهيل اجراءات تسجيل الجمعيات وتسريعها.

١.٢.٥. الإسراع في توظيف منسقين في المناطق.

١.٢.٦. السعي لتمكين المجلس واعطاءه صلاحيات أكبر فيما يخص العمل التعاوني.

١.٣. تحسين الخدمات والحلول المقدمة للعملاء وللجمعيات.

آليات التنفيذ (المبادرات):

١.٣.١. تأسيس أندية صحية تمنح المواطنين (ذكوراً وإناثاً) الفرصة لممارسة الرياضات لتحسين أحوالهم الصحية والنفسية كالمشي والسباحة ونحوها (الرؤية).

١.٣.٢. حث الجمعيات التعاونية على دعم مشاريع الأسر المنتجة في مناطق عملها وعقد شراكات استراتيجية معها (الرؤية).

١.٣.٣. تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتقديم الدعم الصحي والنفسى لهم (الرؤية).

١.٣.٤. تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية خاصة بأصحاب المهن كخدمات السيارات وغيرها (الرؤية).

١.٣.٥. تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية في مجال التدريب والاستشارات: بحيث يكون المدربون والمستشارون الإداريون أعضاء في الجمعية التي يوسعونها بأنفسهم (الرؤية).

١.٣.٦ تشجيع تأسيس جمعية تعاونية لمنسوبي كل قطاع من القطاعات الحكومية والخاصة

يتعاونون من خلالها على توفير ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات (الرؤية).

١.٤. نشر ثقافة العمل التعاوني في المملكة وتوطيد علاقاته الدولية.

آليات التنفيذ (المبادرات):

١.٤.١ وضع واقرار وتنفيذ خطة إعلام وإعلان وعلاقات عامة لإبراز الهوية التعاونية والوصول

لأصحاب العلاقة ونشر ثقافة العمل التعاوني بين كافة شرائح المجتمع.

١.٤.٢ تعزيز الوعي لدى للجهات الحكومية ومسئوليها بأن الجمعيات التعاونية تعتبر من الجمعيات ذات النفع العام.

١.٤.٣ إقامة المعارض والندوات السنوية على مستوى المناطق وعلى مستوى المملكة وتشجيع التواصل والزيارات وتبادل الخبرات بين الجمعيات التعاونية.

١.٤.٤ الإستعانة بخبرات الجهات المتخصصة في الإعلام والعلاقات العامة

١.٤.٥ تطوير وتفعيل موقع التواصل الاجتماعي الخاص بالمجلس والجمعيات التعاونية وجعلها أكثر تفاعلاً مع الجمهور والرد في وقت قياسي على الاتصالات والبريد الإلكتروني.

١.٤.٦ الاهتمام بمرافق الجمعية ومبانيها لتكون بيئة جاذبة

١.٤.٧ غرس قيمة الانتماء لدى الأعضاء والعاملين والمتطوعين.

١.٤.٨ بناء علاقات تواصل وشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

١.٤.٩ بناء شراكات فاعلة مع الهيئات والمنظمات الأقليمية والاتحادات العالمية.

١.٥ توليد فرص عمل جديدة بمساعدة فرص العمل الناتجة من القطاع التعاوني في خمس سنوات ورفعها إلى ٢٠٠ ألف في عام ٢٠٣٠

آليات التنفيذ (المبادرات):

١.٥.١ تشجيع الجمعيات التعاونية وحثها على توظيف السعوديين والسعوديات وربط الإعارات بالتحقق في هذا المجال.

١.٥.٢ تفعيل برنامج لتوظين الوظائف في المجلس والجمعيات ومتابعة ذلك.

١.٥.٣ رفع مساهمة القطاع التعاوني في توفير فرص العمل الجديدة في (٢٠٣٠م) كما يلي:

مساهمة القطاع التعاوني المتوقعة بتوفير فرص عمل جديدة في (٢٠٣٠م) من خلال مبادرة تطوير القطاع التعاوني (جدول ٤)

المجالات	م	الجمعيات في (٢٠١٧م)	عدد الجمعيات المستهدفة	عدد فرص العمل المتوقعة-الف فرصة
الجملة والتجزئة (الاستهلاكيات)	١	٧	٢٠٠	٢٠
الزراعة وصيد الأسماك والثروة السمكية والمياه	٢	٥٣ زراعية ٨ صيادين	٢٠٠	٢٠
الإسكان والخدمات الإسكانية	٣	٤	٨٠	٨
التعليم	٤	١	٢٥٠	٢٥
الصحة	٥	صفر	٢٥٠	٢٥
الأسر المنتجة	٦		٧٠	٧
الصيانة المنزلية والحرف والمهن	٧	١	٧٠	٧
النقل	٨		٣٠	٣
حضانة ورياض أطفال	٩		١٥٠	١٥
الأندية الاجتماعية (الصحية والرياضية)	١٠		٣٠٠	٣٠
السياحة	١١		٤٠	٤
منسوبي القطاعات الحكومية والخاصة	١٢	٧	٢٠٠	٢٠
المتقاعدون	١٣		١٣	١٠٣
ذو الاحتياجات الخاصة	١٤		٢٥	٢٥
نزلاء الاصلاحيات	١٥		٢٧	٢٧
التدريب والاستشارات	١٦	٣	٣٠	٣
تقنية المعلومات	١٧		٣٥	٣٥
الطاقة	١٨		٣٠	٣
متعددة أغراض + خدمات + تسويق	١٩	=٢٠٥+١٥٠ ١٥٧	صفر	صفر
المجموع		٢٣٠ جمعية ٢٠٠ جمعية ٢٠٠		

٢. بعد أعمال المجلس وأدائه

الغاية؛ تفعيل دور مجلس الجمعيات ورفع كفاءة أدائه وتوسيع مشاركته في التنمية

الأهداف:

٢.١. الحصول على امتيازات وتسهيلات من الوزارات والجهات الحكومية من أجل المشاركة في مشاريع التنمية الواقعة تحت مسؤولياتها مع التركيز على المشاريع المهمة من حيث حاجات المجتمع والمردود الاقتصادي.

**آليات التنفيذ (المبادرات):**

٢.١.١. التفاوض مع الجهات الحكومية المعنية لاعتماد الجمعيات التعاونية كقنوات حصرية لتوزيع

المواد المعونة من الحكومة على المواطنين (مواد غذائية، أعلاف، وقود، محروقات..)

٢.١.٢. التفاوض مع وزارة الإسكان لمنح الجمعيات التعاونية التي لديها مشاريع اسكان و/أو المتخصصة في مجال الاسكان التعاوني موقع في الأراضي العائدة لوزارة الاسكان لبناء مجمعات سكنية ودعمها في القروض.

٢.١.٣. التفاوض مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للحصول على امتياز لتزويد الجمعيات الخيرية بما تحتاجه من تمويلات وربط الاعانات المقدمة للجمعيات الخيرية بهذا الاتفاق.

٢.١.٤. التفاوض مع وزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني ووزارة الداخلية ورئيسة امن الدولة للحصول على امتياز التوريد لها (ولو نسبة محددة) من احتياجاتها عن طريق الجمعيات الاستهلاكية والزراعية والدواجن والأسماك واللحوم.

٢.١.٥. التفاوض مع وزارة التعليم على الحصول على امتياز تزويد المقاصف المدرسية والجامعات بالوجبات.

٢.١.٦. الاتفاق مع المؤسسة العامة للحبوب على توزيع الشعير والاعلاف بميزة تنافسية.

٢.١.٧. التفاوض مع وزارة الشئون البلدية والقروية على الحصول على امتياز تدوير المخلفات وإعادة استصلاح المرادم الصحية.

٢.١.٨. التفاوض مع وزارة الصحة على الحصول على تراخيص انشاء مجمعات طبية تعاونية والاتفاق مع وزارتي الصحة والبلديات على الحصول على الاراضي لهذه المشاريع.

٢.١.٩. التفاوض مع وزارة الطاقة وهيئة تنظيم الكهرباء والماء ووزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الشئون البلدية والقروية على إعطاء القطاع التعاوني الأولوية في إنتاج مياه الشرب المعبأة عن طريق تقطير مياه البحر أو تنقية المياه الجوفية ومنح الجمعيات التعاونية الواقع لهذا الهدف.

٢.٢. تسويق المنتجات الزراعية المحلية والمشاركة في إدارة المزادات والأسواق المركزية للخضار واللحوم والأسماك وتوفير العناية الصحية والأعلاف للمواشي.

**آليات التنفيذ (المبادرات):**

٢.٢.١. إنشاء عقود إطارية لتبادل المصلحة بين الجمعيات التعاونية والمزارعين واصحاب حوزات

لزراعية في مختلف المناطق تضمن شراء الجمعيات لمنتجات المزارعين بأسعار عادلة وتسويقها في الوقت المناسب مع تمكين الجمعيات من إقامة المنشآت المطلوبة لذلك كالثلاجات ومصانع الصلصة والعصائر والعلب وغيرها.

٢.٢.٢. تطوير اتفاقيات جماعية بين الأمانات والجمعيات الراغبة والمقدورة لإدارة مساحات من

أسواق الخضار المركزية لتسويق المنتجات الزراعية المحلية وما تعرضه الجمعيات.

٢.٢.٣. التفاوض مع وزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الشئون البلدية والقروية على الحصول على

إمتياز تطوير أماكن مزادات واسواق للاسمك ومطاعم مرتبطة بها في المرافئ البحريه والمدن الرئيسة.

٢.٢.٤. التفاوض مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية على إمكانية تولي

المجلس إنشاء جمعيات وامتياز فتح مراكز تسوق في الأحياء معأخذ مصالح المواطنين اصحاب البقالات القائمة في الاعتبار.

٢.٢.٥. التفاوض مع وزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الشئون البلدية والقروية على الحصول على

إمتياز إنشاء عيادات ومستوصفات وصيدليات ببطريقة ومصانع أعلاف ومراكيز بيع أعلاف في مختلف المناطق بالقرب من تجمعات الماشية.

٢.٣. رفع فاعلية وكفاءة أداء مجلس الجمعيات التعاونية.

**آليات التنفيذ (المبادرات):**

٢.٣.١. اعتماد الخطة الإستراتيجية وتوزيعها على الجمعيات التعاونية لاتباعها.

٢.٣.٢. تفعيل الهيكل التنظيمي وتوظيف الكفاءات المناسبة وتعيين منسقين للمناطق.

٢.٣.٣. وضع خطة تشغيلية سنوية بناء على الخطة الإستراتيجية.

٢.٣.٤. اصدار تقرير متابعة ربع سنوي للخطة التشغيلية.

٢.٣.٥. إيجاد الحلول المناسبة للجمعيات المتعثرة والمتووقفه بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

٢.٣.٦. إعتماد الشفافية في العمل والتعاون مع الجهات المختصة لدعم الحكومة والنزاهه.

٢.٤. متابعة تنفيذ أهداف مجلس الجمعيات التعاونية التالية المنصوص عليها في ضوابط تكوين مجلس الجمعيات الصادر تحت المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات الصادرة في

١٤٢٩/٧/٨

آليات التنفيذ (المبادرات):

٢.٤.١. التنسيق بين الجمعيات التعاونية لتلافي الازدواجية أو التعارض في الخدمات التي تقدمها.

٢.٤.٢. تشجيع التواصل والزيارات وتبادل الخبرات بين الجمعيات التعاونية.

٢.٤.٣. تحديد النطاق الجغرافي بين الجمعيات التي تتماشى في أهدافها وأنشطتها.

٢.٤.٤. العمل على تنظيم لقاءات سنوية دورية للجمعيات لتبادل الأفكار والخبرات لتطوير العمل بالجمعيات.

٢.٤.٥. تنسيق الجهود والخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية في حال الطوارئ والكوارث بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٢.٤.٦. تشجيع تبادل المعلومات والبيانات بين الجمعيات وتسهيلها من خلال آلية محددة.

٢.٥. توفير الدعم اللازم للجمعيات التعاونية حسب الشروط والأحكام.

٢.٥.١. توفير الدعم للجمعيات ووفق قائمة الدعم التالية وحسب المعتمد في موازنة المجلس السنوية. (جدول ٥):

م	أنواع دعم الجمعيات التعاونية* (جدول ٥)
١	تحمل تكاليف أو (جزء من تكاليف) المؤتمرات والندوات والمهرجانات والفعاليات ذات العلاقة التي تقيمها الجمعيات في الداخل
٢	تحمل تكاليف أو (جزء من تكاليف) المشاركة في الفعاليات الخارجية (معرض ومنتجات) ..... إلخ .
٣	دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع
٤	دراسات الجدوى الاقتصادية لإنشاء جمعيات جديدة
٥	الأنظمة المحاسبية
٦	تفعيل المشاركة الجماعية للجمعيات التعاونية في المعارض والمؤتمرات
٧	رسوم تحمل حضور المدربين والمحترفين للندوات والمؤتمرات التي تقيمها الجمعيات بالداخل
٨	رسوم تحمل حضور منسوبي الجمعيات ذو العلاقة لفعاليات ذات علاقة بالداخل
٩	دعم مواد وأجهزة الإنتاج الزراعي والحيواني والاستهلاكي وما في حكمها
١٠	الدعم اللوجستي ( خدمات النقل ) لكافية أنواع الأعلاف وتسويق منتجات الجمعيات وال العلاقة التعاونية ..... إلخ.
١١	الدعم من خلال التعاون مع صناديق الدعم الحكومية والأجهزة ذات العلاقة
١٢	دعم الأسر المنتجة من منسوبي الجمعيات التعاونية ( قروض متاخرة الصغر )
١٣	دعم الأسر المنتجة من منسوبي الجمعيات التعاونية ( تأمين منتجاتها وتسويقها )
	الشروط والأحكام الازمة للدعم *
١.	أن تكون عضواً في مجلس الجمعيات التعاونية
٢.	أن لا تكون لديها أي التزامات مالية متأخرة لدى مجلس الجمعيات التعاونية
٣.	أن تكون الجمعية ذات حاجة للدعم وتوضح ذلك ميزانية الجمعية .
٤.	ألا يتعارض الدعم المقدم من المجلس مع دعم وزارة العمل والتنمية أو جهات أخرى.
٥.	ألا يتم دعم الجمعية أكثر من مرة واحدة في السنة المالية في نفس النشاط.
٦.	يتم تحديد نسبة الدعم بناءً على ما يراه المجلس ، وبناءً على توجيه اللجان المختصة.
٧.	يخضع الدعم المقدم من المجلس لما يراه المجلس حسب نوعية الدعم والوقت ومدى إمكانية المجلس المادية ووفق المرصود في موازنة المجلس السنوية.

### ٣. بُعد التطوير

الغاية: التطوير والتدريب وتشجيع روح الإبتكار واستخدام التقنيات والأساليب الإدارية الحديثة في كافة

الأعمال.

الأهداف:

١. ٣.٣. تطوير الهيكل الإداري والكفاءات الإدارية للعاملين في المجلس والجمعيات التعاونية.

آليات التنفيذ (المبادرات):

- ٣.١.١. اقرار وتطبيق التحديات الواردة بوثيقة الدليل التنظيمي للمجلس.
  - ٣.١.٢. العمل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وفريق رؤية ٢٠٣٠ على مبادرة تطوير القطاع التعاوني وإقرارها وتنفيذها.
  - ٣.١.٣. دعم قسم التدريب في المجلس وتطوير إمكانياته والتشجيع على إقامة ودعم البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين بالمجلس والجمعيات التعاونية.
  - ٣.١.٤. الاستعانة بخبراء تدريب محليين ودوليين في مجال العمل التعاوني.
  - ٣.١.٥. توقيع اتفاقية مع صندوق تنمية الموارد البشرية.
  - ٣.١.٦. تقديم دورات تدريب عاجلة للإداريين المعينين في المجلس والجمعيات على التخطيط والمحاسبة والاستثمار.
  - ٣.٢. القيام بالبحوث والدراسات التي تسهم في تطوير أعمال الجمعيات ورفع كفافتها.
- آليات التنفيذ (المبادرات):
- ٣.٢.١. مراجعة نظام الأرشفة المتبعة في المجلس وتطويره ليكون نظام أرشفة إلكتروني حديث لتنظيم وإدارة الوثائق وفق أسس إدارية وفنية تساهمن في الأداء والإنتاجية ويمكن تعديمه على الجمعيات.
  - ٣.٢.٢. إنشاء بنية تقنية وبنك معلوماتي حديث لكافة أنشطة مجلس الجمعيات لتسهيل تبادل المعلومات بين المجلس والجمعيات والجهات المعنية.
  - ٣.٢.٣. يتبنى المجلس مع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تطوير برنامج للتسوق بالإنترنت والتوصيل لخدمة المساهمين والمواطنين في الأحياء المخدومة من قبل جمعيات المجلس مع مراعاة خاصة للمعوقين وكبار السن.
  - ٣.٢.٤. التفاوض مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة البيئة والمياه والزراعة للحصول على الامتياز والتسهيلات الالزامية لإنشاء وتشغيل مختبرات حديثة لقياس بقايا المبيدات في الخضار والورقيات في أسواق الخضار في المدن الرئيسة التي تفتقر لهذه الخدمة وتوفير القروض الالزامية لذلك.
  - ٣.٢.٥. التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والأتمتة والاستغناء عن الورق في الاعمال اليومية للمجلس والجمعيات التعاونية.

#### ٤. بُعد المالية

الغاية: تنمية موارد القطاع التعاوني والقيام بجميع الأعمال بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

## الأهداف:

١.٤. توسيع مصادر الإقراض للقطاع التعاوني وتسهيل إجراءاته وإدارة القروض بفعالية تلزم الجمعيات المقترضة بالسداد.

## آليات التنفيذ (المبادرات):

١٠.١.٤. توظيف موظفين متفرغين للمطالبات وللكشف على المشاريع وتحث الجمعيات المقترضة على تسديد دفعات القروض المستحقة.

١٠.٢. وقف قروض الجمعيات التي لم تنفذ المشاريع المتفق عليها والمطالبة باعادة الدفعات المنصرفة.

١٠.٣. الاستعانة بخبراء في مجال الاستثمار والتمويل.

٤.١٠.٤. التفاوض مع الجهات المانحة للقروض (الحكومية والقطاع الخاص) كما هو موضح في

## الجدول التالي لتسهيل الإقراض لمشاريع القطاع التعاوني (جدول ٦):

المجالات التعاونية المرشحة للإقراض (جدول ٦)	
شركاء التمويل	المجالات التعاونية المرشحة للإقراض
وزارة الاسكان (صندوق التنمية العقارية)	١ الإسكان
وزارة التجارة والاستثمار صندوق الاستثمارات العامة مجلس الجمعيات	٢ التموين الاستهلاكي
صندوق التنمية الزراعية	٣ الزراعة وصيد الاسماك والدواجن والثروة الحيوانية والمياه
وزارة المالية ووزارة الصحة وبنك التنمية الاجتماعية	٤ حضانة ورياض اطفال وتعليم ونقل وصحة وأندية صحيحة ومراكز نسائية
بنك التنمية الاجتماعية (الصندوق الخيري)	٥ الأسر المنتجة والحرف والمهن
صندوق تنمية الموارد البشرية	٦ التدريب والاستشارات وتقنية المعلومات
صندوق الاستثمارات العامة ووزارة التجارة والاستثمار	٧ التأمين التعاوني
صندوق التنمية الصناعية	٨ المصانع والمعامل التعاونية
أرامكو السعودية وصندوق الاستثمارات العامة	٩ الطاقة الشمسية وتقنية المعلومات

**٤.٢. رفع رأس مال القطاع التعاوني وخفض كلفة الخدمات.**

**آليات التنفيذ (المبادرات):**

**٤.٢.١. مساعدة الجمعيات على الحصول على منح أرضي لبناء مقراتها ومتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص.**

**٤.٢.٢. زيادة رأس مال القطاع التعاوني من ٤٠٧ مليون ريال حالياً إلى ملياري ريال في خمس سنوات وإلى ملياري في ٢٠٣٠.**

**٤.٢.٣. مخاطبة الشركة السعودية للكهرباء والشركة الوطنية للمياه وهيئة تنظيم الكهرباء من أجل معاملة الجمعيات التعاونية (حسب القرار الوزاري) كالجمعيات الخيرية عند احتساب فواتير استهلاك الكهرباء حيث إنها تعتبر من جمعيات النفع العام.**

**٤.٢.٤. رفع مقدار الربحية ومساهمة الجمعيات التعاونية في الناتج المحلي الإجمالي إلى الضعف في خمس سنوات والاستمرار في رفعه لتكون المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٣٠ ضمن أفضل عشر دول عالمياً في مجال الاقتصاد التعاوني.**

**٤.٣. المساهمة في تنفيذ السياسات الحكومية في مجال توفير السلع واستقرار الأسعار ومناهضة الإحتكار.**

**آليات التنفيذ (المبادرات):**

**٤.٣.١. التفاوض مع وزارة المالية للحصول على إعفاء أو خفض للرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من قبل مجلس الجمعيات والجمعيات التعاونية.**

**٤.٣.٢. تأسيس اتحاد تعاوني استهلاكي تساهم فيه الجمعيات الإستهلاكية والجمعيات ذات النشاط الاستهلاكي الأعضاء في المجلس بدعم من مجلس الجمعيات وتحت مظلته ويرأسه أحد أعضاء مجلس إدارته، ويكون مقرة الرئيس في المجلس.**

**٤.٣.٣. يقوم الاتحاد التعاوني الاستهلاكي باستيراد السلع الاستهلاكية مباشرة بشكل جماعي من مصادرها الأصلية وبيعها للمستهلكين بأسعار أقل من بيعها في الأسواق.**

**٤.٣.٤. يقوم الاتحاد التعاوني الاستهلاكي بإنتاج سلع إستهلاكية باسم الاتحاد التعاوني الاستهلاكي السعودي توفر فيها الجودة المطلوبة وتحتاج بسعر أرخص من المنتجات المنافسة.**

٤.٣.٥. يقوم الاتحاد التعاوني الاستهلاكي بعقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الاتحادات التعاونية الإقليمية والعالمية.

٤.٣.٦. تشجيع إنشاء اتحادات نوعية مماثلة للإتحاد التعاوني الاستهلاكي في مختلف النشاطات كالزراعة والصحة والتعليم وغيرها.

#### ٥. بعد البيئي

الغاية: معاضدة جهود الدولة للوصول إلى تنمية مستدامة تستثمر الموارد الطبيعية والبيئية بشكل رشيد وتحافظ على بيئة نظيفة.

الأهداف:

٥.١. التوسيع في الصناعات الصديقة للبيئة.

آليات التنفيذ (المبادرات):

٥.١.١. تشجيع عمل الجمعيات التعاونية في صناعات إعادة التدوير

٥.١.٢. تشجيع عمل الجمعيات التعاونية في إعادة تأهيل المرادم الصحية

٥.٢. استخدام الأمثل لموارد الطاقة والمياه

آليات التنفيذ (المبادرات):

٥.٢.١. الحث على ترشيد استخدامات الطاقة والمياه

٥.٢.٢. تشجيع استخدامات الطاقة المتجددة

٥.٢.٣. نشر الوعي بين الجمهور والث على الحفاظ على البيئة وترشيد الاستهلاك

## المساهمة المتوقعة للخطة في تحقيق الأهداف ذات الصلة برؤية المملكة 2030 :

المساهمة المتوقعة للخطة في تحقيق الأهداف ذات الصلة برؤية المملكة 2030 (جدول ٧)			
محاور الرؤية	مرتكزات الرؤية	أهداف الرؤية ( ذات الصلة )	أهداف ومبادرات الخطة المرتبطة بها
		ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرتين على الأقل أسبوعياً من (١٣%) إلى (٤٠%)	تعاون المواطنين على تأسيس أندية صحية خاصة بهم تمنحهم الفرصة - ذكوراً وإناثاً لممارسة الرياضات التي تحسن أحوالهم الصحية والنفسية كالمشي والسباحة ونحوها
مجتمع حيوي	بنيانه متين	ارتفاع بمؤشر رأس المال الاجتماعي عالمياً من المرتبة (٢٦) إلى المرتبة (١٠)	زيادة رأس مال القطاع التعاوني ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ودعم مشاريع الأسر المنتجة من خلال الجمعيات التعاونية
		رفع نسبة تملك الأسر السعودية لعقارات سكنية من (٤٧%) إلى (٥٩%)	زيادة عدد الجمعيات التعاونية في مجال الإسكان وبناء المسارك
اقتصاد مزدهر	فرصه مثمرة	انخفاض معدل البطالة من (١١.٦%) إلى (٧%)	توليد ٢٠٣٠ ألف فرصة عمل بحلول ٢٠٣٠
		ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (٢٠%) إلى (٣٥%)	تأسيس ٢٠٠٠ جمعية تعاونية بحلول ٢٠٣٠
		ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢%) إلى (٣٠%)	دعم مشاريع الأسر المنتجة من خلال الجمعيات التعاونية وتأسيس جمعيات ولجان نسائية
وطن طموح	استثمار فاعل	ارتفاع حجم اقتصادنا وانتقاله من المرتبة (١٩) إلى المرتبة (١٥) الأولى على مستوى العالم	توليد ٢٠٠ ألف فرصة عمل تأسيس ٢٠٠٠ جمعية عائد أعلى على الاقتصاد الوطني الكلي
		زيادة الإيرادات الحكومية غير نفطية من (١٦٣) مليار إلى (١) تريليون ريال سنوياً	توليد ٢٠٠ ألف فرصة عمل تأسيس ٢٠٠٠ جمعية دعم مشاريع الأسر المنتجة من خلال الجمعيات
		ارتفاع مساهمة القطاع التعاوني في إجمالي الناتج المحلي	توليد ٢٠٠ ألف فرصة عمل تأسيس ٢٠٠٠ جمعية أعلى عائد للقطاع التعاوني على الاقتصاد الوطني الكلي

## **منهجية تطبيق آليات تنفيذ الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية:**

- تعد آلية تطبيق الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية في مجلس الجمعيات التعاونية، إحدى الأدوات الأساسية لتطوير آليات عمل المجلس، وتتألّف فيما يلي:
١. إعداد خطط تشغيلية سنوية إعتماداً على ما جاء في الخطة الإستراتيجية.
  ٢. اعتماد الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية من مجلس الإدارة ومن قبل الجمعية العمومية، ومنح مجلس الجمعيات التعاونية التقويض والسلطة الكاملة لاتخاذ القرارات الازمة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية.
  ٣. دعوة مختلف الجمعيات التعاونية لاجتماع عام والتشاور معهم في أبعاد تنفيذ الخطة الإستراتيجية، من خلال تصميم وتنفيذ ورش عمل للتشاور في تنفيذ الخطة، وتزويذ كل جمعية بنسخة من الخطة الإستراتيجية.
  ٤. نشر ثقافة تطوير أنشطة و المجالات العمل التعاوني على مستوى المجلس والجمعيات التعاونية.
  ٥. العمل على تحديد الأولويات والأهداف الإستراتيجية للخطة.
  ٦. اعتماد الهيكل التنظيمي للمجلس من قبل الجمعية العمومية.
  ٧. إنشاء إدارة للتخطيط بكوادر مؤهلة ومدرية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويمها.
  ٨. إعداد الأدلة والنمذج الازمة لتطبيق آليات تنفيذ الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية.
  ٩. تحديد مسؤولية متابعة الخطة الإستراتيجية على مستوى المجلس والجمعيات التعاونية.
  ١٠. تصميم جدول زمني تفكيزي لعملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية يطبق في الخطط التشغيلية.
  ١١. الاتفاق على آليات التقويم والمتابعة للخطة الإستراتيجية.
  ١٢. المراجعة الدورية لآليات تنفيذ الخطط التشغيلية، وإعداد تقرير مراجعة ربع سنوي عن تطورات ومتابعة تنفيذ الخطة التشغيلية السنوية يعرض على مجلس الإدارة.
  ١٣. تقوم إدارة التخطيط بتوثيق جميع المستندات والتقارير المتعلقة بتنفيذ الخطط الإستراتيجية والتشغيلية.

